بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

الشيخ/ ناصر بن فيصل آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة تفهمه

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٢٣ اكتوبر ٢٠١٥

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يمثل برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه أهمية كبيرة للدول، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، بعد أن أثبت البرنامج الدور الذي ينهض به في تعزيز سيادة القانون.

إننا نشارك الوفود رؤيتها بأن زيادة الوعي بأهمية القانون الدولي يصب في تحق الأهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة. ونود هنا الانضمام إلى بيان مجموعة ال ٧٧ والصين حول هذا البند.

وفي ضوء هذه الحقيقة، فأن برنامج تدريس القانون الدولي يمثل جانباً مهما في عمل المنظمة الدولية، فيما يتعلق بسيادة القانون، حيث ساهم البرنامج في زيادة الوعي إزاء القانون الدولي، وعزز التلاحم الوطني مع القانون الدولي، وقدمت المكتبة السمعية البصرية خدمات كبيرة للأفراد والمؤسسات.

السيد الرئيس،

لقد قدم البرنامج خدمات كبيرة لأجيال من القانونيين والمختصين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وبذلك أرسى الأسس اللازمة لتحسين المعرفة بالقانون الدولي. ولعل التحديات التي يواجهها العالم، تؤكد الحاجة المتزايدة للبرنامج، بكونه يساهم في تعزيز الالتزام بالقانون الدولي، وتطوير العلاقات الودية والاحترام والتعاون بين الدول.

وفي الوقت الذي نثني فيه على النتائج القيمة التي تحققت بفضل وجود هذا البرنامج، ونجدد دعمنا له، نود أن نشيد بالجهود القيمة لمكتب الشؤون القانونية، وشعبة التدوين، وأمانة البرنامج ، لجهودهم في تعزيز وتنشيط الأنشطة القانونية في إطار البرنامج من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع القانوني الدولي في القرن الحادي والعشرين.

السيد الرئيس،

انسجاما مع سياسة دولة قطر بدعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وإدراكها لأهمية تعزيز القانون الدولي، فقد واصلت تقديم الدعم المالي للبرنامج، لتمكينه من تجاوز الصعوبات المالية المزمنة التي تعترض استمراريته، وبما يساهم في مساعدة القانونين من الدول النامية للمشاركة فيه. كما حرصت بلادي على إشراك أكبر عدد من القانونيين القطريين في دورات البرنامج، في إطار بناء القدرات القانونية ورفع الوعي بأهمية القانون الدولي.

إن الغاء الدورات الإقليمية للبرنامج نتيجة لنقص التمويل يمثل مصدر قلق كبير لجميع الدول. وعليه فإننا نعتقد إن جميع أنشطة البرنامج ودعم المكتبة السمعية البصرية في الأمم المتحدة، ينبغي أن تحظى بالموارد الكافية من الميزانية العادية.

ونجدد هنا تأييدنا لتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن التمويل، حيث برهنت استمرار الصعوبات المالية للبرنامج بأن التبرعات لن تكون وحدها كافية لتلبية احتياجات البرنامج، وبالتالي نرى أن تتعامل اللجنة السادسة والجمعية العامة مع هذه المسألة من أجل حل مشكلة التمويل ودعم البرنامج. وبالطبع فإن التبرعات التي تقدمها الدول والمؤسسات الدولية في هذا الخصوص كانت وستبقى ذات أهمية كبيرة للبرنامج وتستحق التقدير والثناء.

وفي ضوء ما تقدم، فإننا نشارك مجموعة ال ٧٧ والصين موقفها بأن يحظى البرنامج بالموارد الكافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ختاماً، ستواصل دولة قطر تقديم كل دعمها لتعزيز سيادة القانون وترسيخ ورفع الوعي بالقانون الدولي، ونجدد رؤيتنا بأن برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي يساهم بشكل مباشر في تعزيز السلم والأمن الدوليين ويحقق اهداف الأمم المتحدة.

وشكرا لكم